

Distr.: General
29 June 2005
Arabic
Original: French



بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٢١٨ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في ما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يحيط مجلس الأمن علما بالقرار المشترك الذي توصل إليه مجلسا برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، القاضي بتمديد الفترة الانتقالية التي كان من المقرر انقضاؤها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لمدة ستة أشهر، قابلة للتجديد مرة واحدة، وفقا لأحكام الاتفاق العالمي والشامل الموقع في بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ووفقا للمادة ١٩٦ من الدستور الانتقالي.

"ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف الكونغولية إلى احترام هذا القرار الرامي إلى إتاحة تنظيم الانتخابات التي ينص عليها هذا الاتفاق في ظروف لوجيستية وأمنية مرضية. ويدعو الكونغوليين إلى التعبئة للعملية الانتخابية ومن أجل أن تتم بشكل سلمي، كما يحث المرشحين والأحزاب السياسية على وجه الخصوص على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعكر صفو هذه العملية. ويحيط علما في هذا الصدد بالتوصية الواردة في التقرير الخاص للأمين العام بشأن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/2005/320)، والقاضية بتوقيع جميع الأطراف السياسية على مدونة قواعد السلوك المتفق عليها والمتعلقة بالعملية الانتخابية والالتزام باحترامها. كما يحث المجلس جميع الأطراف والمؤسسات الانتقالية على بذل كل الجهود لكفالة التقيد بدقة بالجدول الزمني لعمليات الاقتراع الذي وضعتة اللجنة الانتخابية المستقلة، وعلى الشروع، بوجه خاص، في التحضير للاستفتاء على مشروع الدستور في أقرب وقت ممكن.

”ويرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز حتى الآن في التحضير للانتخابات، وخاصة اعتماد قانون الاستفتاء ونشره، وكذلك الشروع في تسجيل الناحيين في كينشاسا، وهو ما يشكل خطوة تاريخية وهامة في العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدعو المجلس السلطات الانتقالية إلى التعجيل بتنفيذ الإصلاحات المتبقية، وبخاصة إعداد مشروع قانون الانتخابات ودمج قوات الأمن.

”ويؤكد مجلس الأمن على أهمية الانتخابات كأساس لإعادة بناء السلم والاستقرار، والمصالحة الوطنية، وإرساء سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المدى الطويل. ويناشد السلطات الكونغولية ممارسة مراقبة فعالة وشفافة وشاملة على مالية الدولة، لكفالة عدم إفلات المسؤولين عن أعمال الاختلاس أو الفساد من العقاب. وفي هذا الصدد، يشجع المجلس السلطات الكونغولية على أن تواصل إجراء مشاورات مع شركائها الدوليين، في ظل الاحترام الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تضع ترتيبات موثوقة لتعزيز الدعم في مجال الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية الشفافة“.